

CD/PV.401

31 March 1987

ARABIC

## مؤتمر نزع السلاح

### المحضر النهائي للجلسة العامة الاولى بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،  
يوم الثلاثاء ، ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد لتشوغا هيفيا ( كوسا )

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٠١ لمؤتمـر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر النظر ، وفقا لبرنامج عمله ، في البند ٤ من جدول الأعمال ، " الأسلحة الكيميائية " غير أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لاي عضو يرغب في اشارة أي مسألة أخرى متصلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك . وبمجرد انتهائنا من قائمة المتكلمين لهذا اليوم ، سادعو الى عقد جلسة غير رسمية قصيرة للمؤتمر للنظر في طلب اشتراك مقدم من دولة غير عضو . ثم نستأنف الجلسة العامة لاضفاء الصيغة الرسمية على أي اتفاق يمكن أن نتوصل اليه في الجلسة غير الرسمية . لدي على قائمة المتكلمين لهذه الجلسة العامة ممثلا الارجنتين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . والآن أعطي الكلمة لأول متكلم على القائمة التي لدي ، السفير كامبورا ، ممثل الارجنتين .

السيد كامبورا ( الارجنتين ) ( الكلمة بالاسبانية ) : انني سعيد جدا اذ أجد مؤتمر نزع السلاح وقد أعطى في هذه الجلسة ولايات للجان المخصصة للنظر في خمسة بنود من جدول الأعمال . ونرى أن أعمال مؤتمرنا لنزع السلاح تستفيد من التغيير في الظروف الدولية . فهناك مناخ دولي أنسب أخذ الآن في الظهور بعد أن بدأ الحلفان العسكريان بيديان ميلا أكبر الى الحوار . وان السنوات القاتمة التي ميزت النصف الاول من الثمانينات بتزايد سباق التسلح تنمخض الآن عن أوقات أقل اظلاما ، ويبدو أن المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف أصبحت تجدد ، ولو ببطء شديد ، مواطىء لأقدامها في السعي الى التوصل لبعض الاتفاقات . غير أن المفاوضات الثنائية لم تحقق الى الآن اتفاقات ملموسة تجسد الاعتقاد الذي أعرب عنه الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ بأنه لا يمكن كسب الحرب النووية ولا ينبغي خوضها أبدا ، وأن أيا من البلدين لن يسعى لتحقيق التفوق العسكري .

وينبغي لهذين المبدئين الأساسيين في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يلتقيا في الوقت الراهن ، شأنهما شأن التقاء احداثيين لنحديد السطح المستوي ، في النقطة التي تعطيها معناه من خلال اتفاقات نزع السلاح ، لأن هذين المبدئين خلقا ، في نظرنا ، المناخ المتغير الذي بدأنا نشهده في العلاقات الدولية .

فلأول مرة في التاريخ ، يعترف بلدان بأن الاسلحة النووية التي يملكها أسلحة تفنسي بعضها بعضا ، ولأول مرة في التاريخ أيضا يعترف هذان البلدان ، لذلك السبب ، بأنه لا ينبغي لأي منهما السعي الى تحقيق تفوق عسكري على الآخر .

والنتيجة الحتمية لهذه المقدمة من الناحية المنطقية على الاقل ، يجب أن تكون نزع السلاح النووي .

اننا ندرك أن التوجه نحو الحوار بلغ نقطة ينبغي الاستفادة منها بالتوصل الى نتائج عملية قبل زوال المناخ المواتي . لان مواقف عدم الثقة سوف تسود في آخر الامر اذا لم يستجيب كلا الجانبين لمبادرات بعضهما بعضا ، ورفضها بدلا من ذلك . ومن ثم ينبغي أن يتوفر لدورة الانفراج استمرارها الذاتي عن طريق عقد اتفاقات ملموسة لنزع السلاح .

ان المجتمع الدولي يطالب الدولتين الكبيرتين أن تتراجعا عن الطريق التي سلكناه فـي سباق تسلحهما المطلق العنان ، لانهما في ذلك السباق بلغتا أكثر من نقطة الاشباع • ولم يعد هناك في أي مكان من العالم ، برا أو بحرا ، ما هو بعيد عن متناول أسلحة كلتا الدولتين الكبيرتين •

ان كل شيء يوحي بأن موعتم نزع السلاح سيظل ، في هذا العام ، كما ظل في السنوات السابقة ، معاقا عن المعالجة الموضوعية للبنود الثلاثة الاولى في جدول أعماله التي تشير ، كما نعلم جميعا ، الى الاسلحة النووية •

ونحن ندرك هذه الحالة ، ولكن هذا لا يعني أن ندرك ذلك ونسكت عنه • بل على العكس ، فاننا نرفع صوتنا احتجاجا على السلوك الاستبدادي الذي يرض على الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة لنزع السلاح بامكانية الاضطلاع بالولاية التي أسندت اليها في الوثيقة الختامية لـدورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ •

اذا كانت معالجة نزع السلاح النووي محظورة علينا هنا في موعتم نزع السلاح ، فاننا نطالب الدولتين الكبيرتين بتقديم النتائج في هذا الميدان الذي قررنا فيه الاستعاضة بنفسيهما عن بقيـة المجتمع الدولي • كما نأمل أن نتلقى قريبا تقريرا مشتركا عن حالة تلك المفاوضات •

قلنا في بداية بياننا اليوم اننا سعداء جدا ان نرى موعتم نزع السلاح وقد أصبح قادرا على انشاء لجان مخصصة للبنود الخمسة الاخرى في جدول الاعمال •

انها بالفعل حالة استثنائية لم يسبق لها مثيل في تاريخ موعتم نزع السلاح ، ان يتمكن الموعتم في هذه المرحلة الباكرة من أعماله في هذا العام من الوصول الى هذه الاتفاقات • وتنتظرنا بعض الاعمال المكثفة ، ولا يخالجننا شك في أن لموعتم نزع السلاح القدرة الكافية على الاستجابة للتحدي الذي يمثله التفاوض بشأن اتفاقات لنزع السلاح بالنسبة لجميع البنود المدرجة على جدول الأعمال •

ان التفاوض بشأن اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية يتمتع بأهمية لم يسبق لها مثيل • وهذه قضية رئيسية حقيقية للمجتمع الدولي ، لانه لم يسبق له مطلقا حتى الآن أن اضطلع بصياغة صك على مثل هذا التعقيد السياسي والتقني في ميدان نزع السلاح بهدف ازالة اسلحة ذات أهمية عسكرية حقيقية • وتعني المهمة التي بدأت أن تكون الاقاليم الوطنية مفتوحة أمام الفحص الدولي • وسيكون هذا بحد ذاته خطوة هامة جدا في تعزيز الثقة الدولية •

ومن الصعب أن نتصور قيام الدول الكبيرة بفتح ترساناتها من الاسلحة الكيميائية ومنشآت انتاجها أمام التفتيش الدولي للتحقق من تدميرها • غير أن جميع المفاوضات موجهة نحو ذلك الهدف • وينبغي ألا يحدث أي تراجع أو تردد في تحقيقه •

لقد استمعنا مرات كثيرة جدا الى وفود من الدول الكبيرة وهي تعلن هنا أن مهمة موعتم نزع السلاح ينبغي أن تكون منح الاولوية للتفاوض بشأن اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، وانسه لا يمكن أن نقبل في هذه المرحلة من عملنا أي ذريعة تعيق ابرام هذا الصك على وجه السرعة •

وكما كانت الحال في دورات موعتم نزع السلاح السابقة ، أنشأنا في هذه الدورة لجنتين مخصصتين للبندين ٦ و ٧ بشأن الضمانات السلبية والاسلحة البيولوجية ، على التوالي • وأود أن أقول

أن لكلتا القضيتين أهمية لا لبس فيها بالنسبة لوفد الأرجنتين ، ولانزال نأمل في أن يمضي موعتمر نزع السلاح في اتجاه صياغة اتفاقات ملائمة لكليهما .

وينبغي للبلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات بأنها لن تستعمل أو تهتد باستعمال الأسلحة النووية ضد بلدان امتنعت عن امتلاك هذه الأسلحة . وفي اللجنة المخصصة لضمانات الامن السلبية ، تجلى في الدورات التي عقدت في السنوات السابقة ، أن بعض البلدان تضع شروطا شتى لمنح هذه الضمانات لانها لا تريد في الحقيقة الحد بأي طريقة كانت من الوزن الكبير الذي تمنحها اياه هذه الأسلحة في العلاقات الدولية . ان مجرد امتلاك الأسلحة النووية يخلق جوا من التهيب يوعثر ولا ريب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ان أولئك الذين يملكون القوى النووية ولا يتعهدون بعدم استعمالها، أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية انما يفعلون ذلك بوضوح لأن لديهم النية لتهريب الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

أما عن أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، فان وفد الأرجنتين يرى أنه لا ينبغي لنا الانتظار أكثر مما فعلنا للشروع في صياغة اتفاق يحظر الهجمات العسكرية على أي منشأة نووية يوعي تدميرها الى نشر المواد المشعة .

وقد نال هذا الهدف المتعلق بمنح حصانة واسعة النطاق وغير تمييزية للمنشآت النووية في حالة النزاع المسلح تأييدا واسع النطاق من الرأي العام في كل مكان ، وتوعيده بلدان كثيرة . ونحن واثقون في أن اللجنة المخصصة ستمكن في هذا العام من احراز تقدم كبير في هذا الاتجاه .

السيد الرئيس ، أود قبل اختتام كلمتي أن أنقل اليكم تهاني وفد الأرجنتين على الاعمال التي اضطلعتم بها خلال شهر آذار/ مارس . وان موعتمر نزع السلاح ، كما قلت ، يكثف خطاه في مفاوضاته ولاسيما في اللجان المخصصة وفي الافرقة العاملة ، وسوف يوعي هذا ، على الأرجح ، السى نتائج محددة . وان قوة الدفع التي بذلتوها ، بوصفكم رئيس موعتمر نزع السلاح خلال شهر آذار/ مارس ، كانت واضحة وكانت ايجابية جدا ولا ريب . وهذا هو ما يدفعني الى الاعراب مرة أخرى عن عظيم تقديرنا للعمل الجم الذي قتم به . ويسرني أن أؤكد هذا لما يربط بين بلدينا الأمريكيتين اللاتينيتين الشقيقتين ، كوبا والأرجنتين من علاقات ممتازة .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : أكثر السفير كامبورا ، ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة والموعثرة التي وجهها الى الرئيس .

أعطي الكلمة الآن للسفير نازاركين ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد نازاركين ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) : في ٢٤ و ٢٥ آذار/ مارس من هذا العام ، عقد في موسكو اجتماع عادي للجنة وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة وارسو . وقد طلب وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهو البلد الذي استضاف وترأس الاجتماع ، من أمانة موعتمر نزع السلاح أن تعمم ، كوثيقة رسمية ، القرارات التي اعتمدها دورة لجنة وزراء الخارجية . وأنا أشير الى بلاغ الاجتماع ، البيان " من أجل تعزيز

عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وانجاح اجتماع متابعة الاعمال في فيينا " و " البيان الصادر عن الدول الاعضاء في معاهدة وارسو بشأن قضية حظر الاسلحة الكيميائية " .

وبذلك ستتاح للممثلين الموقرين فرصة النظر في كامل نصوص الوثائق المعتمدة في موسكو . وفي غضون ذلك ، نود ابراز بعض النقاط نظرا لكون قرارات لجنة وزراء الخارجية توشتر تأثيرا مباشرا في المشاكل الهامة التي نحن بصدد مناقشتها هنا .

ان الوثائق المعتمدة في اجتماع اللجنة في موسكو تشهد على الجهود النشيطة التي ما فتئت الدول الاعضاء في معاهدة وارسو تبذلها من أجل انهاء سباق التسلح ، وتخفيض وازالة الاسلحة النووية ، ومنع عسكري الفضاء الخارجي ، وتدمير الاسلحة الكيميائية والقاعدة الصناعية لانتاجها ، واجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة في أوروبا . وتعكس هذه الجهود السياسة المبدئية الثابتة للدول الاشتراكية الحليفة الرامية الى انشاء نظام شامل للامن الدولي وخلق عالم خال من الاسلحة النووية والعنف .

وقد منحت عناية خاصة في اجتماع اللجنة في موسكو لمهمة تخفيض مستوى المواجهة العسكرية ، وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، والمضي قدما في تطوير عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في جميع المجالات ، وتعزيز السلم والامن في القارة الاوروبية . وفي هذا الصدد ، تعلق الدول الاعضاء في معاهدة وارسو أهمية رئيسية على ضمان أن تسير أعمال اجتماع فيينا بطريقة بناءة وعملية وعلى تحقيق نتائج هامة وايجابية في هذا الاجتماع . واذا ما أريد تحقيق ذلك ، فان ما ينبغي حله في المقام الاول هو مسألة المحفل والولاية المتعلقين بالمفاوضات المقبلة بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا . ولدى الدول الاشتراكية الحليفة اقتناع شديد بأن أفضل حل لهذه المسألة يتمثل في استكمال ولاية مؤتمر ستكهولم بحيث يتسنى له أن يناقش على وجه التحديد مسائل نزع السلاح أيضا .

ومن أجل احراز تقدم بشأن كامل مجموعة القضايا الانسانية ، تقترح الدول الاعضاء في معاهدة وارسو أن يوافق اجتماع فيينا على عقد مؤتمر في موسكو بشأن تنمية التعاون الانساني لدراسة مجموعة مسائل التعاون في هذا المجال ، ولاجراء مناقشة شاملة ترمي الى تحقيق نتائج عملية .

وتعتقد الدول الاشتراكية الحليفة أن الانتهاء السريع من وضع اتفاقية بشأن حظر وازالة الاسلحة الكيميائية وبشأن تدمير القاعدة الصناعية لصنعها يمثل هدفا جوهريا للمجتمع العالمي . وهي تناشد جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لعقد اتفاقية كهذه في ١٩٨٧ كي نستطيع أن نـرى منذ هذا العام بداية نزع السلاح الكيميائي العام الكامل . وفي رأي المشاركين في اجتماع وزراء الخارجية في موسكو أنه ينبغي أن لا يتخذ أي بلد أية خطوات يمكن أن تعقد وضع وابرار اتفاقية بشأن حظر وازالة الاسلحة الكيميائية .

هذه ، باختصار ، هي النقاط التي أود امعان النظر فيها اليوم .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية على بيانه . لم يبق متكلمون في قائمتي اليوم . هل يرغب أي ممثل آخر في تناول الكلام ؟

كما أعلنت في بداية هذه الجلسة العامة ، سنعقد الآن جلسة قصيرة غير رسمية للمؤتمر للبت في طلب للاشتراك من دولة غير عضو . تعلق الآن الجلسة العامة .

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ صباحا. واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٥ صباحا

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : أعلن استئناف الجلسة العامة الـ ٤٠١ لمؤتمر

• نزع السلاح

وفقا لتبادل وجهات النظر الذي تم خلال الجلسة غير الرسمية التي عقدناها توا ، أود أن أحيل الى المؤتمر الطلب المقدم من سويسرا للاشتراك في أعمال الجلسات العامة للمؤتمر واللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . وقد عمدت الامانة مشروع المقرر ذي الصلة في الوثيقة CD/WP.281 .  
• واذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا .  
• وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : ليست لدينا أعمال أخرى للنظر فيها. اليوم ،

ولكن ، قبل أن أدلي ببيان موجز في ختام مدتي كرئيس ، أود أن أسأل عما اذا كان هناك أي وفد يريد الكلمة .

وحيث لا يريد أي وفد الكلمة ، أود أن أدلي ببيان موجز في خاتمة مدتي كرئيس للمؤتمر

• خلال شهر آذار/ مارس

لقد اعتمد المؤتمر خلال هذه الفترة عددا من المقررات بشأن تنظيم أعماله . وقد دعني عدد من الدول غير الاعضاء للاشتراك في أعمال اللجنتين المخصصتين اللتين تم انشاؤهما في بداية دورة عام ١٩٨٧ . وقمنا أيضا بتعيين رئيسي اللجنتين المخصصتين للبند ٥ ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وللبنـد ٧ ، الأسلحة الاشعاعية . وأجرى كلا الرئيسين مشاورات بشأن برنامجي عمل هاتين اللجنتين المخصصتين ، وفي نهاية هذا الاسبوع ، في يوم الجمعة ، ستعقد الهيئة الفرعية التي ستتناول الاسلحة الاشعاعية اجتماعها الاول .

وخلال شهر آذار/ مارس ، عقد المؤتمر أيضا مشاوراته الاولى لعام ١٩٨٧ ، المفتوحة لجميع

الوفود ، بشأن المقترحات الخاصة بتحسين أدائه وزيادة فعاليته . وخلال تبادل وجهات النظر ، تم الاعراب عن آراء بشأن مختلف جوانب هذا الموضوع . وتعلقت هذه الآراء بالاجراءات التي ينبغي اتباعها لدى النظر في هذا الموضوع وكذلك بالمسائل التي ينطوي عليها . وسوف يقع على عاتق خلفائي مواصلة المشاورات المتعلقة بالنظر في المقترحات التي قدمت فعلا ، وفي أية مقترحات قد تقدم في المستقبل ، بشأن المسألة المعنية .

وقد قامت اللجنتان المخصصتان اللتان تعملان بالفعل منذ بداية هذه الدورة السنوية

بمواصلة سعيهما النشط للوصول الى اتفاقات بشأن المسائل الجوهرية . وسوف يكون العمل أسهل كثيرا أمام اللجنة المختصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح لو استطاع المؤتمر ذاته أن ينجز تقدمها . في نظره في بنود جدول الاعمال المتعلقة بالمسائل النووية التي ننظر فيها دون تحقيق أية نتائج منذ مدة طويلة . وتقوم اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ببحث مواضيع تتسم بأهمية خاصة سعيها .

نحو اتفاقية توعدي في النهاية الى حظر هذه الاسلحة ، ومن الواضح أن تقدما كبيرا قد أنجز منذ افتتاح هذه الدورة •

وعلينا أن نعترف ، مع ذلك ، بأنه لا يزال أمام المؤتمر الكثير من العمل خلال هذه الدورة ، لا فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية فحسب ، وانما أيضا فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية • وبالرغم من المشاورات الكثيرة التي أجريت خلال شهر آذار / مارس ، لم يكن بالامكان حتى الآن تعيين رئيس اللجنة المخصصة التي أنشأناها بشأن البند ٦ من جدول الاعمال ، المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " • ونأمل أن يتم التوصل الى حل لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن •

وأود أن أعرب عن قلقي بصفة خاصة لكون جميع الجهود التي بذلت منذ بداية هذه الدورة السنوية عمليا والتي تهدف الى تنظيم عملنا على نحو أفضل بشأن البنود الثلاثة الاولى من جدول الاعمال ، المتعلقة بالمسائل النووية ذات الاولوية الاولى ، لم تسفر عن نتائج ايجابية • وبالطبع ، ليس هذا بموقف جديد على المؤتمر • فمنذ عدد من السنوات ، ونحن غير قادرين على الاتفاق على اجراءات ملائمة للنظر في هذه البنود ، ربما باستثناء محاولة أولى جرت في العام الماضي ، وكانت محدودة جدا ، بشأن البند ٢ ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " •

وأرى أن من واجبي أن أحيط المؤتمر علما بالمشاورات التي قمت بها خلال شهر آذار / مارس بشأن هذه المواضيع الثلاثة ، حيث أن أهميتها تبرر بذل المزيد من الجهود للعشور على وسيلة ملائمة لبدء النظر فيها •

وفيما يتعلق بالبند ١ ، " حظر التجارب النووية " ، لم يكن من الممكن التقدم انطلاقا من مواقف المجموعات المختلفة ، وذلك بالرغم من أن المناقشات في الدورة العادية الاخيرة للجمعية العامة قد أوجدت بعض الأمل في اننا سنتمكن من الوصول الى صيغة للاتفاق • وقد أبدت وفود مختلفة ميلا الى اتخاذ مواقف أكثر مرونة بيد أن هذا الموقف ينبغي أن يمتد الى جميع الاعضاء حتى يتسنى لنا الاقتراب من الاتفاق •

وكان البند ٢ ، الذي سبق أن أشرت اليه ، موضع مشاورات نشطة ولكنها لم تسفر للأسف عن صيغة مقبولة بصفة عامة • ولم يتم التوصل حتى الآن الى توافق للآراء بشأن المقترحات المتعلقة بإنشاء لجنة مخصصة • كما ليس هناك توافق للآراء بشأن النظر في هذا البند في جلسات غير رسمية للمؤتمر ، كما فعلنا في العام الماضي • والاقتراح الذي قدمته باعتباري رئيسا خلال اجتماعات المنسقين ، من أجل التوفيق بين المواقف المختلفة ، لم يكن كافيا لازالة كل العقبات القائمة • وقد اقترحت حينئذ كمنطلق للعمل أن يقوم المؤتمر بعقد عدد من الجلسات غير الرسمية فيما يتعلق بجوهر البند ٢ ، على أن يكون من المفهوم أن تبادل وجهات النظر ينبغي أن ينعكس في التقرير السنوي للمؤتمر الى الجمعية العامة • ومن أجل تسهيل ما أطلق عليه في المشاورات تعبير " مناقشة مركبة " بشأن هذا البند ، سيقوم الرئيس بتعميم قائمة بالموضوعات على أساس المسائل التي جرى النظر فيها خلال الجلسات غير الرسمية في العام الماضي • وستكون هذه القائمة من مسؤولية الرئيس على سبيل الحصر ، والغرض الوحيد منها هو تنظيم المناقشة ، ولن تتطلب موافقة الوفود عليها • وبالطبع ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يكون للوفود التي ترغب في الإشارة في

الجلسات غير الرسمية الى مسائل أخرى غير مدرجة في قائمة الموضوعات هذه كامل الحق في القيام بذلك .

هذا هو الوضع الذي نحن فيه الآن ، ولكن كما سبق أن قلت ، فان هذه الفكرة لم تقض على الشكوك الموجودة كما يبدو لدى بعض الوفود . وفي الوقت الحالي ، سأكتفي بالقول بأنه ، اذا استطعنا أن نتحرك الى الامام في بحثنا للبند ٢ ، فان ذلك ربما يمكننا من أن نتناول بمزيد من التفاؤل المشاكل المتبقية فيما يتعلق بالبند ٣ ، " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " .

وأى من الأفكار التي جرى بحثها في المؤتمر في سبيل ايجاد آلية ملائمة لتناول هذا الموضوع لم تنجح في تقيينا من توافق الآراء . ومن الواضح أنه ليس بالامكان في هذا الوقت انشاء لجنة مخصصة بسبب اعتراضات بعض الوفود . واصطدم أيضا الاقتراح الخاص بانشاء لجنة جامعة بتحفظات بعض الوفود ، ومادام الامر كذلك ، فان بعض هذه الوفود ترى أن الاقتراحات الداعية الى النظر في هذا البند في جلسات غير رسمية هي غير كافية . وبعبارة أخرى ، نحن بالضبط حيث كنا في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

ان النظرة الشاملة الى البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال ليست مشجعة جدا . وربما لو اعترفنا بذلك صراحة ، لساعدنا هذا على تجربة نهج أخرى للتغلب على الشلل الحالي فيما يتعلق بهذه المسائل .

وأخيرا ، أود أن أعرب عن شكري لتعاون أعضاء المؤتمر معي خلال شهر آذار / مارس . وانسي على يقين من أن خلفي ، السفير فيفودا من تشيكوسلوفاكيا ، سيكون أيضا بحاجة الى هذا التعاون ، وسوف تكون خبرته في مسائل نزع السلاح ومهارته الدبلوماسية مفيدتين بصفة خاصة للمؤتمر . وأود أيضا أن أشكر الامين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، ونائب الامين العام ، السفير بيراساتيغي ، وكذلك المترجمين الشفويين وجميع أعضاء الامانة لما قدموه من تعاون قيم .

سوف أعلن الآن رفع الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢ نيسان / أبريل ، في الساعة ١٠/٠٠ صباحا . ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥